العنوان: التوجيهات النحوية وأثرها على التراكيب القرآنية : دراسة آيتين من قراءة ابن عامر
المصدر: مجلة جامعة سرت العلمية - العلوم الانسانية
المؤلف الرئيسي: شخطور، علي سالم جمعة
المجلد/العدد: مج7, ع1
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2017
الناشر: جامعة سرت - مركز البحوث والاستشارات
الشهر: يونيو
الصفحات: 55 - 74
رقم MD: 901770
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: HumanIndex, EduSearch
مواضيع: التراكيب اللغوية، النحو العربى، التوجيهات النحوية، التراكيب القرآنية، القراءات القرآنية
رابط: http://search.mandumah.com/Record/901770

التوجيهات النحوية وأثرها على التراكيب القرآنية (دراسة آيتين من قراءة ابن عامر)[1]

د. علي سالم جمعة شخطور
قسم اللغة العربية وآدابها / كلية الآداب – الخمس
جامعة المرقب

مقدمة البحث:

للقراءات القرآنية أثر كبير في تطوير القواعد النحوية، وتنمية الدرس النحوي؛ فخلافات النحويين في توجية القراءات أضفت على الدرس النحوي تحليلا بالغ الأهمية؛ لما لها من عظيم فائدة، وتاريخ النحو خير شاهد على هذا، ومصداق هذا إجماع النحاة على الاستشهاد بجميع القراءات القرآنية، كما أكدت التوجيهات الصلة الجليلة بين علم النحو وعلم القراءات، نشأة وتطورا ومنهجا، ونستطيع القول: إن النحو نشأ في ظل القراءات القرآنية، ويعد ثمرة من ثمراتها، ولمعرفة الخلاف العلمي والمنهجي في توجيه بعض القراءات، وقد ارتبط النحو بالقراءات القرآنية، وذلك بموافقتها لقواعد العربية، وهي ركن من أركان صحة القراءة[2] وشرط من شروط قبولها، وكذلك الاستشهاد بالقراءات في مواطن الخلاف بين النحويين؛ فتكون القراءة شاهدا قويا يدعم أحد الأطراف، ظهر ذلك من خلال توجيه القراءة الواحدة وبيان ما فيها من وجوه إعرابية متعددة، يرجع أغلبه لتعدد لغات العرب، وهذا دليل على إعجاز التركيب القرآني حيث تتعدد المعاني والدلالات بتعدد القراءات وهذا ما دفعني إلى معرفة توجيهات العلماء في اختلاف القراءات القرآنية من خلال قراءة ابن عامر وهو العلامة صاحب القراءة من العلماء الأفذاذ، من كبار التابعين، وأحد القراء السبعة، وهو عربي صريح من صميم العرب، لا ينتهي الحديث عنه ببحث أو بحثين.

---

(1) هو عبد الله بن عامر اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، ثقة فيما أتاه، حافظا لما رواه ولي القضاء بدمشق، توفي يوم عاشوراء بدمشق سنة ثمان عشرة ومائة هـ. ينظر غاية النهاية في طبقات القراء 1/423-425، ومعرفة القراء الكبار للذهبي/ 46-47.

(2) ينظر المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبي شامة 124/125.

أهمية البحث

وبناء على ما مر آنفا فموضوع هذا البحث يستمد أهميته من أهمية الدراسة النحوية للقرآن الكريم كما أنه يكشف النقاب عن علو شأن ابن عامر الدمشقي في هذا المضمار، وفي رأيي أن دراسة التوجيهات النحوية تعد تطورا مهما في علم الدلالة تبعا لتغير القراءات القرآنية.

أهدافه:

1- التعرف على قراءة ابن عامر في الآيات موضع الدراسة.
2- فهم أساليب العلماء في التوجيه، والوقوف على أسراره اللغوية.
3- العلاقة بين التوجيه النحوي وفصاحة القراءة.
4- التعرف على الرباط الوثيق بين القراءات القرآنية وعلم النحو.
5- الاطلاع على العديد من المصادر والمراجع ذات القيمة العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة ويبدوا ذلك جليا من قائمة الهوامش والمصادر.

مشكلة البحث:

يدور الجدل كثيرا حول توجيه النحاة للتراكيب القرآنية بين أخذ ورد، فهل هذا التوجيه يؤثر على دلالة التركيب وفصاحته؟ أم أنه يزيد من قوة معناه وفصاحته؟

منهجيته:

سأتبع المنهج التحليلي في الآيات موضع الدراسة، ثم أرجح - بتوفيق الله - ما أراه محل ترجيح تبعا لقوة الدليل، كما أني لم أقسم البحث إلى مباحث، وحدود البحث تتناول آيتين من قراءة ابن عامر سأذكرهما أولا بأول كل آية تحمل رقما مستقلا عن سابقتها، وسأختم هذه الدراسة بنتائج للبحث.

الآية الأولى:

قال تعالى ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[1]

انفرد ابن عامر بقراءة النصب في هذه الآية وهو من القراء السبعة المتواترة قراءتهم، واضطرب كلام العلماء في توجيهها، وهي تحتاج إلى نظر وتأمل، لذلك تجرأ بعض الناس على هذا

---

(1) آل عمران/ 47.

الإمام الكبير كما سيأتي، وأكثر ما أجابوا بأن هذا مما روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى يريدون أنه قد وجد في اللفظ صورة أمر فنصبتا في جوابه بالفاء، وأما من جهة المعنى ففيه نظر! أنه وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبر كقوله تعالى ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [1] أي: فيمد، وإذا كان معناه الخبر، لم ينتصب في جوابه بالفاء إلا ضرورة، كقوله [من الوافر]

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحَا[2]

قال ابن عادل[3]:"ومن شرط النصب بالفاء في جواب الأمر أن ينعقد منها شرط وجزاء، نحو (ائتني فأكرمك) تقديره: إن أتيتني أكرمتك، وها هنا لا يصح ذلك، إذ يصير التقدير: إن تكن تكن، فيحد فعلا الشرط والجزاء معنى وفاعلا، وقد علمت أنه لا بد من تغايرهما، وإلا يلزم أن يكون الشيء شرطا لنفسه، وهو محال، قالوا: والمعاملة اللفظية واردة في كلامهم كقوله عز وجل ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾[4] ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا ﴾[5]" [6].

وذكر ابن مالك[7] أن (أنْ) الناصبة قد تضمر بعد الحصر بـ(إنما) اختيارا، وحكاه عن بعض الكوفيين، ثم قال:"وكذلك أجروا الحصر بـ(إنما) كقولهم: إنما هي ضربة من الأسد فتحطمَ ظهره، وعليه قراءة ابن عامر ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونَ﴾"[8]، على أنه من النصب بإضمار (أن) جوازا؛ لعطف مصدر مؤول على مصدر صريح، فيكون النصب في قراءة ابن عامر محمولا على ذلك، إلا أنه لا دليل فيه لاحتمال أن يكون من باب العطف على الاسم تقديره: إنما هي ضربة فحطْم، كقولها [من الوافر]:

---

(1) مريم/ 75.

(2) ينظر الكتاب 39/3.

(3) عمر بن علي بن عادل الدمشقي من تصانيفه اللباب في علوم الكتاب توفي 880هـ، ينظر هدية العارفين 794/5.

(4) إبراهيم/31.

(5) الجاثية/14.

(6) اللباب في علوم الكتاب 427/2-428.

(7) مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مَالك الْعَلامَة جمال الدّين أَبُو عبد الله الطَّائِي الجياني له مؤلفات عظيمة منها التسهيل وشرحه والخلاصة، ت672هـ. ينظر بغية الوعاة130/1.

(8) شرح الكافية الشافية 1555/3.

للبس عباءة وتقرَ عيني أحبُّ إلي من لبس الشفوف[1]

وذكر النحاة أن النصب بإضمار (أنْ) بعد إنما نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا في ضرورة من الشعر، وهذا ليس إنكارا لقراءة ابن عامر؛ إذ لا يمكن إنكارها، وإنما هو إنكار أن يكون مقتضى النصب هو الحصر بـ(إنما)، فإن ذلك لم يكن مجمعا عليه، قال ناظر الجيش[2]"ذكر النحاة للنصب مسوغا غير ذلك، فمنهم من قال: إنه جاء على النصب في الواجب، ونسب ذلك إلى الشلوبين[3] ورد هذا القول بأن النصب في الواجب إنما بابه الشعر، وقراءة ابن عامر ثابتة بالتواتر، ومنهم من قال: إن مسوغ النصب وقوع الفعل جوابا للأمر، ورد ذلك أيضا بأن ﴿كُنْ﴾ هنا ليس أمرا على الحقيقة؛ لأن المعدوم لا يصح خطابه، إنما جرى ذلك على معنى سرعة التكوين، كأنه قال تعالى: إنما شأننا مع المقدورات أن تتعلق قدرتنا بها فتكون بغير تأخير، ولا لفظ هناك ولا نطق، فعبر بالقول عن التعلق"[4].

وقال ابن مجاهد[5]:"وقرأ ابن عامر وحده ﴿كُنْ فَيَكُونَ﴾ بالنصب، قال أبو بكر: وهو وهم"[6] وما ذكره غير مقبول؛ لأنه لا يمكن أن توصف قراءة ابن عامر بالوهم؛ إذ هي من القراءات السبعة المتواترة، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن[7]، وهو موقف واضح التشدد، ولعل ابن مجاهد لا يقصد القراءة نفسها بل توجيه القراءة من الناحية اللغوية، فابن مجاهد متقن مجتهد،

---

(1) البيت لميسون بنت بحدل، ينظر اللباب في علوم الكتاب2/429.

(2) مُحَمَّد بن يُوسُف بن أَحْمد بن عبد الدَّائِم الْحلَبِي نَاظر الْجَيْش من تصانيفه شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، توفي 778هـ ينظر بغية الوعاة1/275، 276.

(3) أَبُو عَليّ عمر بن مُحَمَّد الإشبيلي، المعروف بالشلوبين، إمام عصره في العربية، من تصانيفه: تعليقا على كتاب سيبويه، شرحين على الجزولية، كتاب التوطئة في النحو، مات سنة 645هـ، ينظر بغية الوعاة 2/224-225.

(4) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 8/4249.

(5) أحمد بن موسى التميمي، أول من سبع السبعة، توفي 324هـ، ينظر معرفة القراء الكبار للذهبي /153-154.

(6) كتاب السبعة في القراءات 206-207.

(7) ينظر النحو وكتب التفسير2/940-941.

وضعفها من العلماء مكي[1] – رحمه الله – وسبب تضعيف هذه القراءة عند مكيّ أنّه جعل جواب(يكون) جواباً مقترناً بالفاء لـ(كن) هذا على كون أنّ لفظه لفظ أمرٍ وإن كان معناه غير الأمر، فهو أيضاً ضعيف، لأنّ (كن) ليس بأمرٍ، إذ ليس هناك مأمور يكون (كن) أمراً له، وذهب إلى أنّ التقدير: فإنّما يقول له كن فيكون فهو يكون، والدليل على أنّ(فيكون) ليس بجواب لـ(كن) أنّ الجواب بالفاء مضارع، مضارع به الشرط وإلى معناه يؤوّل في التقدير فإن قلت: اذهب فأكرمَك، فتقديره من حيث المعنى: إن تذهب فأكرمَك، ولا يجوز أن تقول: اذهب فتذهب، لأنّ المعنى يصير إلى: إن تذهب تذهب، فيكون على ذلك لا معنى له، وكذلك (كن فيكون) فإنه يؤول معناه إلى: أن يكون فيكون، وهذا لا معنى له، إذا جعلت (فيكون) جواباً، ولأنّه قد اتّفق فيه الفاعلان، ولأنّ الضمير الذي في (كن) و(يكون) نفسه، ولو اختلفا لجاز كقولك: اخرج فأحسن إليك فالتّقدير: إن تخرج أحسنت إليك، ولو قلت: قم فتقومَ، لم يحسن إذ لا فائدة فيه لأنّ الفاعلين واحدٌ والتقدير: إن تقم تقم، فالنّصب في هذا على الجواب بعيد ويجوز النصب على الجواز على التشبيه في (كن) بالأمر الصحيح وعلى التشبيه بأنّ الفعلين مختلفان[2].

ولم يجز الفرّاء[3] النصب في(يكون) والصواب عنده الرفع فيها[4]، وذهب جامع العلوم النّحويّ[5] وأبو البركات الأنباري[6] على أنّه لا فرق بين أن يقال: فإذا قضى أمراً فإنّه يكوّنه

(1) هو مكي بن أبي طالب القيسي، إمام محقق، له مكانة علمية مرموقة، من مؤلفاته: الإبانة عن معاني القراءات، تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، توفي سنة 437هـ، ينظر غاية النهاية في طبقات القراء 310/2.

(2) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع312/1، ومشكل إعراب القرآن419/1.420.

(3) هو يحي بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا الفراء، إمام العربية، من أبرز علماء الكوفة، توفي سنة 207هـ، ينظر بغية الوعاة 333/2.

(4) ينظر معاني القرآن74/1.

(5) هو علي بن الحسن الضرير النحوي، المعروف بجامع العلوم، كان عالما بالنحو والإعراب، من مؤلفاته: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة 247/2.

(6) هو عبد الرحمن بن محمّد عبيد الله بن أبي سعيد ابن الأنباري، كان إماماً ثقة غزير العلم، وله مؤلفات مشهورة منها الإنصاف في مسائل الخلاف، توفيّ سنة 577هـ. ينظر بغية الوعاةُ، للسيوطيّ(86/2).

فيكون، وبين أن يقول: فإنّما يقــول له كن فيكون، هــذا هــو حقيقة الكـــلام فلهذا كانت القراءة بالنّصب ضعيفة[1].

وكذلك لا يصحّ نصبه على الأمر الحقيقيّ عند أبي حيّان، على أنّه جواب على لفظ (كن) لأنّ ذلك إنّما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء[2].

قال ابن عطيّة[3]:"وتلخيص المعتقد في هذه الآية، أنّ الله عزّ وجلّ لم يزل آمراً للمعدومات بشرط وجودها، قادراً مع تأخّر المقدورات، عالماً مع تأخر وقوع المعلومات، فكل ما في الآية مما يقتضي الاستقبال، فهو بحسب المأمورات، إذ المحدثات تجيء بعد أن لم تكن، وكل ما يستند إلى الله تعالى من قدرة وعلم وأمر فهو قديم لم يزل"[4].

ومن خلال تتبع آراء العلماء قد تظهر دلالات ومعان لم تكن موجودة لولا هذه القراءة، مما يدل على الأثر الذي تحدثه كل قراءة إذا اختلفت عن أختها كما تبين أن الراجح في الآية محل الدراسة قراءة الرفع، وإن كانت قراءة النصب مما روعي فيها ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى؛ إذ أنه قد وجد في اللفظ صورة أمر فنصبتا في جوابه بالفاء.

الآية الثانية:

قال تعالى﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[5].

تندرج هذه الآية تحت موضوع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، موضوع تناولته أكثر كتب النحو، حيث أثارت قراءة ابن عامر **﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهُمْ﴾** ، ببناء (زين) على ما لم يسم فاعله، ورفع (القتل)، على أنه نائب فاعل، ونصب (أولادهم) معمولة للقتل، وخفض (شركائهم) على إضافة القتل إليهم،

(1) ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقوليّ(228/1)، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباريّ(114/1).

(2) ينظر البحر المحيط، لأبي حيّان(586/1).

(3) هو عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحيم بن عطيّة بن خالد بن خفاف الغرناطيّ، صاحب كتاب المسمى بالمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، كان فقيهاً جليلا، توفيّ سنة541هـ. ينظر طبقات المفسّرين، للدّاووديّ(265/1).

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطيّة(202/1).

(5) الأنعام/ 137.

أضاف الفعل إلى فاعله لأنه أحدثه، لكنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، قدم المفعول وتركه منصوبا؛ إذ كان متأخرا في المعنى، وأخر المضاف وتركه مخفوضا؛ إذ كان متقدما بعد القتل، أثارت هذه القراءة جدلا واسعا تكلم فيها قراء ومفسرون ونحاة.

وقد تجاسر كثير من العلماء من قراء ومفسّرين ونحاة على هذه القراءة المتواترة لا لشيءٍ إلاّ أنّها لم توافق قواعد النحو والقياس عندهم، فوصفوها بأوصاف متعددة ومن هؤلاء العلماء ابن جرير[(1)] على أنّه لا يجيز القراءة بها، وأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح في كلام العرب غير فصيح، وأنّ رواة الشعر وأهل العربيّة من أهل العراق ينكرونه[(2)]، ولحنها أبو جعفر النحاس[(3)] وأنها لا تجوز في كلام ولا شعر[(4)]، ومتروكة لا يجوز القراءة بها عند الأزهري[(*)(5)] وذكر ابن خالويه[(6)] أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز إلا في الشعر، وهو قبيح في القرآن، والذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنه وجدها في مصحف أهل الشام بالياء هكذا ﴿ شُرَكَائِهُمْ ﴾ ، فاتبع الخط[(7)]، أما الأنباري فهو أشد إنكارا لهذه القراءة، وذكر أن هذا لا يكون في اختيار الكلام بالإجماع، وهي من المسائل التي انتصر فيها للبصريين، وأن الفصل بالظرف وحرف الجر لا يكون

(1) محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، صاحب التصانيف المشهورة، منها: تفسيره المعروف جامع البيان، وتاريخ الأمم والملوك، وتهذيب الآثار، استوطن بغداد وأقام بها إلى حين وفاته سنة 310هـ، ينظر طبقات المفسرين 110/2.

(2) ينظر جامع البيان للطبري 33/8.

(3) أحمد بن محمد، يعرف بابن النحاس، أبو جعفر النحوي، من تصانيفه: إعراب القرآن، معاني القرآن، مات سنة 338هـ، ينظر نزهة الألباء/ 253.

(4) ينظر إعراب القرآن للنحاس583/2.

(*) محمد بن أحمد بن الأزهر، أبو منصور، من تصانيفه التهذيب في اللغة، تفسير مختصر المزني، وغيرها، مات سنة 370هـ، ينظر بغية الوعاة 19/1-20.

(5) ينظر كتاب معاني القراءات للأزهري/170 - 171.

(6) الحسين بن أحمد بن خالويه، إمام اللغة والعربية، بصيرا بالقراءات، من تصانيفه البديع في القرآن الكريم، مات سنة 370هـ، ينظر غاية النهاية في طبقات القراء237/1.

(7) ينظر الحجة في القراءات السبع/82.

إلا في ضرورة الشعر، ورد على الكوفيين بأن ما أنشدوه لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به، وقراءة ابن عامر لا يجـــوز الاحتجاج بها؛ لأن الإجماع واقــع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة[(1)].

ويرى الباحث أن موقف ابن الأنباري من مجهول القائل صريح، حيث كرر النص على عدم الأخذ به أكثر من مرة بمثل قوله:"لا يعرف قائله ولا يؤخذ به"[(2)]،أو "فلا يكون فيه حجة"[(3)]، وكثير من العلماء قبل الأنباري وبعده سلكوا المسلك نفسه، ولا شك أن البيت إذا عرف قائله تطمئن إليه النفس، ومن هنا بذل العلماء جهدا مشكورا في نسبة الشواهد منذ وقت مبكر، حين أحسوا بأهمية الشاهد معروف القائل، ولعل الذي دفع العلماء إلى منع الاستشهاد بمجهول القائل هو الخوف من أن يكون لمولد، أو من لا يوثق بفصاحته، أو أن يكون مصنوعا[(4)]، ونجد كثيرا من النحاة لم يعولوا على هذا، فاحتج أوائل النحاة بالمجهول في كتبهم، حيث كان المعتمد في كثير من ذلك هو المشافهة بين الراوي والمروي عنه، فكان من شأن هذه الطريقة – المستندة إلى الذاكرة – أن تؤدي بمرور الوقت إلى جهل القائل[(5)]، ولعل من الأسباب ما قاله القاضي الجرجاني[(6)]:"وقد يرى في أشعار القبائل تنسب إلى الرجل المجهول الذي لم يرو له غيرها، ولا يعرف له اسم إلا بها"[(7)]، فربما كان الشاعر مغمورا، لم يشتهر بالشعر، بل نظم بقلة بعض الأبيات، فأهمل الرواة من أجل ذلك اسمه، ويرى بعض الباحثين[(8)] أن الكوفيين كانوا يختلفون مع

---

(1) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 289/1، والإنصاف في مسائل الخلاف 435/2-436.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف310/1.

(3) المصدر السابق345/1، 583/2.

(4) ينظر المزهر للسيوطي14/1، وخزانة الأدب15/1.

(5) ينظر مسائل الخلاف النحوي في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي/52.

(6) أبو الحسن علي بن عبد العزيز، قاضي جرجان، عالم بالأدب، من تصانيفه الوساطة بين المتنبي وخصومه، مات سنة 392هـ، ينظر الأعلام 300/4.

(7) الوساطة بين المتنبي وخصومه/161.

(8) ينظر المدارس النحوية لشوقي ضيف100/1.

البصريين في قبول بعض القراءات الشاذة وتوجيهها، وها هو الأخفش البصري[1] يقبلها، بل هو الذي دفع الكوفيين إلى اتخاذ القراءات مصدرا للقواعد، مهما كانت شاذة. وبذلك لا يكون هناك شيء يتميز به النحو الكوفي من النحو البصري إلا نجد أصوله عند الأخفش، لا من حيث قبول القراءات الشاذة على مقاييس سيبويه والخليل فحسب بل أيضا من حيث قبول بعض الأشعار الشاذة واتخاذها أصلا للقياس.

والحق أن القرآن الكريم هو الذي يحتج به على إثبات القواعد لا العكس.

ويرى أبو علي الفارسي[2] أن العدول عن هذه القراءة أولى؛ لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به قبيح قليل الاستعمال، ومع ضعف هذا الوجه وقلته في الاستعمال فقد جاء في الشعر:

يَطُفْنَ بِحَوْزَيِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تَرُعْ بَوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِيَّ الْكَنَائِنِ[3]

والتقدير في البيت: **مِنْ قَرْعِ الْكَنَائِنِ الْقِسِيَّ**، ففصل بين المصدر والمضاف إليه، وهو أن (**قَرْعِ**) مصدر مضاف إلى (**الْكَنَائِنِ**) الذي هو فاعل المصدر، فصل بينهما بـ(**الْقِسِيَّ**)، الذي هو مفعول المصدر، كما فصل ابن عامر في الآية الكريمة بين المصدر وما حكمه أن يكون مضافا[4]، والمفهوم من عبارة أبي علي (أولى)، أنه لم يكن شديد الإنكار على هذه القراءة.

وقال ابن جني[5]:"فلم نجد فيه بدًّا من الفصل؛ لأن القوافي مجرورة. ومن ذلك قراءة ابن عامر"[6] والمجال لا يسع لعرض أقوال المنكرين على هذه القراءة، ويمكن الرجوع إلى كتاب اللباب

---

(1) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، من تصانيفه: معاني القرآن، المقاييس في النحو مات سنة 210هـ، ينظر إنباه الرواة 2/36-43.

(2) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الإمام أبو علي الفارسي، من تصانيفه الحجة، التذكرة، أبيات الإعراب، توفي 377هـ. ينظر غاية النهاية في طبقات القراء1/206-207.

(3) البيت من الطويل وهو للطرماح في ديوانه/296، وينظر الدر المصون للسمين الحلبي3/187.

(4) ينظر الحجة لأبي علي 3/411-412-413، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل 8/444.

(5) أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، لزم أبا علي الفارسي، واعتنى بالتصريف، من تصانيفه: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، مات سنة 392هـ، ينظر نزهة الألباء/287.

(6) الخصائص 2/406.

في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي[1]، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين ناظر الجيش[2].

وأقول: لا ينبغي أن يلتفت إلى المنكرين على هذه القراءة وإن كانوا أئمة كبارا؛ لأنه طعن في المتواتر، فإذا ورد الفصل بين المضاف والمضاف إليه شعرا ونثرا، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ وذكر النحاة أن الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعا جدير بأن يكون جائزا في الاختيار، ولا يخص بالاضطرار واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: "فهل أنتم تاركوا لي صاحبي"[3]، و "تاركوا لي أمرائي"[4]، أي: تاركوا صاحبي لي، وتاركوا أمرائي لي، وسُمِع ممن يوثق بعربيته" ترك يوما نفسك وهواها، سعي لها في رداها"[5]، قال ابن جني: "باب ما يرد عن العربي مخالفا للجمهور، إذا اتفق شيء من ذلك، نظر في ذلك العربي وفيما جاء به، فإن كان فصيحا وكان ما جاء به يقبله القياس، فيحسن الظن به؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة، قد طال عهدها وعفا رسمها ... فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطإ، ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده، إلا إذا كان القياس يعاضده"[6]، وقراءة ابن عامر بهذه الكيفية بطريق الأولى لو لم تكن متواترة، فكيف وهي متواترة؟.

وقال ابن مالك في الفصل بين المتضايفين:" وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر – رضي الله تعالى عنه – ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهُمْ﴾؛ لأنها ثابتة بالتواتر ومعزوة إلى موثق بعربيته قبل التعلم، فإنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله، الذين لم يعلم منهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهدا على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان –

---

(1) 444/8 وما بعدها.

(2) 7 /3259 وما بعدها.

(3) أخرجه البخاري في كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قوله: لو كنت متخذا خليلا رقم 3661.

(4) أخرجه ابن حبان في صحيحه، رقم 4842.

(5) ينظر تمهيد القواعد لناظر الجيش3262/7، واللباب في علوم الكتاب449/8.

(6) ينظر الخصائص 385/1-386.

رضي الله عنه – وتوجيه ما قرأ به في قياس النحو قوي وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف، إلى ما هو فاعل، فحسن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنه ذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية، ولو لم يستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا ما استحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فيحكم بجوازه مطلقا، ... وكثرت نظائر ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾، ... وأنشد أبو عبيدة[1]:

وَحَلَقَ الْمَاذِيِّ وَالْقَوَانِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصَادَ الدَائِسِ[2]

أي دوس الدائس الحصاد.

وأنشد الأخفش: **فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ**[3]

ومما يرد على:"أنتم تاركو لي صاحبي " قراءة بعض السلف – رضي الله عنهم – ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾[4]، ففصل فيه اسم الفاعل المضاف إلى مفعول بمفعول آخر"[5].

هذا نص ابن مالك نقلته لأهميته، حيث انحاز إلى قوة الدليل كعادته، فقد أحسن وأجاد، وأورد – رحمه الله – ما يشهد لصحة قراءة ابن عامر لغة، نظما وشعرا، مما يزيد من فصاحة القراءة

---

(1) معمر بن المثنى اللغوي البصري، أخذ عن يونس وأبي عمرو، من تصانيفه: الْمجَاز فِي غَرِيب الْقُرْآن، أَيَّام الْعَرَب، مَعَاني الْقُرْآن، مات سنة 209هـ، بغية الوعاة 294/2.

(2) قال العيني:"قائله هو عمرو بن كلثوم، وهو من الرجز المسدس"، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 1368/3، ولم أقف عليه في الديوان، وينظر اللباب في علوم الكتاب لابن عادل 451/8، وتمهيد القواعد لناظر الجيش3264/7.

(3) البيت من الكامل، وهو من الشواهد التي لا يعرف قائلها، ينظر تمهيد القواعد لناظر الجيش3264/7، واللباب في علوم الكتاب446/8، وشرح المفصل3 لابن يعيش/19.

(4) إبراهيم/ 47، ينظر القراءة في مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني للكرماني/ 232، والدر المصون للسمين الحلبي188/3.

(5) شرح التسهيل لابن مالك 272/3-278، وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 3259/7-3264.

وقوة دلالتها. قال في كافيته:

وَظَـرْفٌ أَوْ شَبِيهُهُ قَـدْ يَفْصِـلُ   جُـزْأَيْ إِضَـافَةٍ وَقَـدْ يُسْتَعْمِلُ
فَصْلاَنِ فِي اضْطِرَارِ بَعْضَ الشُّعَرَا   وَفِي اخْتِيَارٍ قَـدْ أَضَافُوا الْمَصْدَرَا
لِفَاعِلٍ مِنْ بَعْـدِ مَفْعُـولٍ حَجَـز   كَقَـوْلِ بَعْضِ الْقَائِلِينَ لِلرَّجَـز
(يَفْـرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُـنَافِجِ   فِي الْقَـاعِ فَرْطَ الْقُطْنِ الْمَحَالِجِ)
وَعُمْـدَتِي قِـرَاءَةُ ابْنُ عَـامِر   وَكَـمْ لَهَا مِنْ عَاضِـدٍ وَنَـاصِـر
وَمِثْلُ ذَا مَعَ اسْـمِ مَفْعُـولٍ وَرَد   كَـ (مُخْلِفُ الْوَعْدَ مُحِقٍّ ذُو نَكَد)[1]

وفي اللباب لابن عادل: قال أبو بكر بن الأنباري[2]: هذه قراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فصلت بين المتضايفين بالجملة في قولهم: (هو غلام – إن شاء الله – أخيك، يريدون: هو غلام أخيك، فأن يفصل بالمفرد أسهل)"[3]، وهذا مما احتج به ابن الأنباري على قراءة ابن عامر[4] وسمع الكسائي[5] قول بعضهم:" إن الشاة لتجتر فتسمع صوت – والله – ربها"[6]، أي: صوت ربها والله، ففصل بالقسم وهو في قوة الجملة.

ومما يستدل به في جواز الفصل بالمفعول قول الشاعر:

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى الْمِسْوَاكَ رِيقَتِهَا   كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ[7]

أي: تسقي ندى ريقتها المسواك، فالمسواك مفعول به ناصبه تسقي، فصل به بين ندى وبين ريقتها قال ابن عادل بعدما أورد البيت السابق:" وإذ قد عرفت هذا، فاعلم أن قراءة ابن عامر

(1) شرح الكافية الشافية لابن مالك2/978-979.
(2) أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، لغوي كثير الحفظ، من تصانيفه: المذكر والمؤنث، والزاهر وغيرها مات سنة 327هـ، ينظر نزهة الألباء/264.
(3) اللباب في علوم الكتاب 8/447.
(4) ينظر إبراز المعاني لأبي شامة/465.
(5) علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي، أحد القراء السبعة المشهورين، من تصانيفه: معاني القرآن، القراءات، وغيرها، مات سنة 189هـ، ينظر معرفة القراء الكبار للذهبي/72.
(6) ينظر الدر المصون للسمين الحلبي3/188.
(7) البيت من البسيط وهو لجرير ينظر الديوان1/117.

صحيحة، من حيث اللغة كما هي صحيحة من حيث النقل، ولا التفات إلى قول من قال: إنه اعتمد في ذلك على رسم مصحف الشام، الذي أرسله عثمان بن عفان – رضي الله عنه – لأنه لم يوجد فيه إلا كتابة ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بالياء، وهذا وإن كان كافيا في الدلالة على جر﴿شُرَكَائِهِمْ﴾، فليس فيه ما يدل على نصب﴿أَوْلَادَهُمْ﴾؛ إذ المصحف مهمل من شكل ونقط، فلم يبق له حجة في نصب الأولاد إلا النقل المحض"[(1)].

وما ذكره ابن عادل فيه شاهد لقراءة ابن عامر، وهو جر﴿شُرَكَائِهِمْ﴾، وأما نصب الأولاد، فليس فيه إلا النقل المحض؛ لأن الرسم كما يحتمل نصب الأولاد يحتمل أيضا جرها، واتباع الرسم راجح عند أكثر النحاة، ثم إنه لم يبلغ عن أحد من السلف أنه أنكر شيئا على قراءة ابن عامر ولا طعن فيها[(2)].

وقال أبو شامة الدمشقي[(3)]: " قلت: والمفعول المقدم هو في غير موضعه معنى، فكأنه مؤخر لفظا، ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام المنثور مثله؛ لأنه نافٍ، ومن أسند هذه القراءة مثبت والإثبات مرجح على النفي بإجماع، ولو نقل لي هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النثر لرجع عن قوله: فما باله لا يكتفي بناقلي القراءة عن التابعين عن الصحابة – رضي الله عنهم– أجمعين ثم الذي حكاه ابن الأنباري فيه الفصل في غير الشعر بجملة مستقلة مركبة من فعل، وفاعل مع حرف شرط، مما يقوي ما ذكرناه أنهم التزموا أن الفصل بالجار والمجرور لم يأت إلا في الشعر، وقد روت الرواة في أحاديث النبي –صلى الله عليه وسلم–"[(4)]، وقد مر ذكرها.

ونقل عن ابن خروف[(5)] أنه يجوز الفصل بين المصدر والمضاف إليه بالمفعول؛ لكونه في غير

---

(1) اللباب في علوم الكتاب 454/8.

(2) ينظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر/274.

(3) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، أبو القاسم المقدسي الدمشقي الشافعي المعروف بأبي شامة، صنف الكثير من أنواع العلوم منها: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، كتاب شرح الحديث، كتاب الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز وغيرها، مات سنة 665هـ، ينظر غاية النهاية في طبقات القراء365/1، ومعرفة القراء الكبار للذهبي/361.

(4) إبراز المعاني من حرز الأماني/466.

(5) علي بن محمد بن علي بن محمد، أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، شرح الجمل، وغيرها، مات سنة 609هـ، ينظر بغية الوعاة203/2 .

محله، ولا يجوز بالفاعل لكونه في محله، وعليه قراءة ابن عامر[1]، وأشار محيي الدين شيخ زادة[2] في حاشيته على تفسير البيضاوي عند ما وضح المراد من عبارة البيضاوي[3] (وهو ضعيف في العربية)، فقال: "إشارة إلى أن الفصل بالمفعول ليس بضعيف في نفسه بل هو حسن، ويدل على حسنه ورود القرآن عليه، والطريق إثبات حسن التراكيب بوقوعها في القرآن، لا إثبات حسن ما وقع فيه بوقوعه في غيره"[4]، وهذه القراءة دافع عنها الكثيرون من العلماء المخلصين بالبراهين القاطعة التي لا تدع مجالا للشك، فلا داعي للإطناب، قال الشيخ محمد محيسن: "وأقول لكل من ينكر هذه القراءة: قراءة ابن عامر صحيحة، وثابتة بطريق التواتر حتى وصلت إلينا وقد تلقيتها والحمد لله عن مشايخي بطريق صحيح، ولقّيتها أيضا أبنائي، وهي أيضا موافقة لرسم المصحف الشامي ولقواعد اللغة العربية نثرا ونظما"[5]، وذهب بعض المحققين إلى تطبيق قراءة ابن عامر بقاعدة أهل العربية بأن حمل الكلام على حذف المضاف إليه من الأول وإضمار المضاف في الثاني، والتقدير: قتلهم أولادهم قتل شركائهم، والثاني بدل من الأول، بناء على أن تخطئة الثقات والفصحاء أبعد من ذلك[6].

وخلاصة القول: إن القراءة إذا ثبتت لا يجوز ردها، بل يجب قبولها، والقراءة إذا كانت متواترة فإنها لا تدخل تحت الشروط التي نص عليها العلماء، وتواترها يكفي لقبولها، حتى وإن كانت نادر؛ لأن الندور لا ينافي الفصاحة، وقراءة ابن عامر من القراءات السبعة المتواترة عن أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم، وأضفت على التركيب معنى لعله لا يوجد في القراءة

(1) ينظر اللباب في علوم الكتاب لابن عادل452/8.

(2) محمد محيي الدين بن مصطفى مصلح الدين القوجوي شيخ زاده، من تصانيفه حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي، وهي أعظم الحواشي فائدة وأكثرها نفعا وأسهلها عبارة، وشرح المفتاح للسكاكي، وغيرها مات سنة 951هـ، ينظر الأعلام99/7.

(3) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، قاضي المفسرين، البيضاوي، من تصانيفه: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، طوالع الأنوار، وغيرها، مات سنة 685هـ، ينظر طبقات المفسرين248/1.

(4) حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي150/4.

(5) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر221/2.

(6) ينظر مفتاح العلوم للسكاكي56/1.

الأخرى والعجب من بعض المنكرين يردون على عربي فصيح كابن عامر، نظيرها في كلام العرب في غير ما شاهد كما مر، ولعل عذرهم هو الجهل بهذه القراءة، ولو سلمنا أن قراءة ابن عامر منافية للقياس لوجب قبولها بعد أن تحقق صحة نقلها، كما قبلت أشياء نافت القياس، مع أن صحة نقلها دون صحة القراءة المذكورة بكثير(1).

خاتمة البحث

رغبة مني في الإسهام بدراسة ما انفرد به ابن عامر رحمه الله؛ لعموم فائدة الدراسة في الوقوف على آراء العلماء وتوجيهاتهم النحوية، وما بذلوه من جهد في الدفاع عن القراءات القرآنية، والوقوف على أساليبهم المختلفة؛ إذ نحن في أمس الحاجة إليها، وهذا ما استنتجته ملخصا استنتاجي في النقاط الآتية:

1- قوة الارتباط والصلة الجليلة بين النحو والقرآن الكريم بقراءاته المختلفة.

2- نشأ النحو في ظل القراءات القرآنية، ويعد ثمرة من ثمراتها.

3- ثبت أن العلماء القدامى لم يقتصروا في استشهادهم على الشعر وحده، بل كانوا على علم بالقراءات القرآنية وتبصر بها، وفي مؤلفاتهم مادة خصبة للدراسة.

4- اختلاف القراءات له فوائد جليلة حيث يضفي معان على التركيب القرآني.

5- الوجوه الإعرابية المتعددة، يرجع أغلبها لتعدد لغات العرب.

6- كشفت هذه الدراسة عن علو شأن ابن عامر الدمشقي في ما انفرد به من قراءة.

7- ذكر النحاة أن النصب بإضمار (أنْ) – في الآية الأولى – بعد إنما نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا في ضرورة من الشعر، وهذا ليس إنكارا لقراءة ابن عامر.

8- الراجح في الآية الأولى محل الدراسة قراءة الرفع، وإن كانت قراءة النصب مما روعي فيها ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى.

9- رد البصريون على الكوفيين بأن ما أنشدوه في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به، وقراءة ابن عامر لا يجوز الاحتجاج بها لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة.

---

(1)ينظر روح المعاني للألوسي4/277.

10- كثير من النحاة احتجوا أوائل بالمجهول في كتبهم، حيث كان المعتمد في كثير من ذلك هو المشافهة بين الراوي والمروي عنه.

11- القرآن الكريم هو الذي يحتج به على إثبات القواعد لا العكس، ولا ينبغي أن يلتفت إلى المنكرين على قراءة ابن عامر وإن كانوا أئمة كبارا؛ لأنه طعن في المتواتر.

12- القراءة إذا ثبتت لا يجوز ردها، بل يجب قبولها، والقراءة إذا كانت متواترة فإنها لا تدخل تحت الشروط التي نص عليها العلماء، وتواترها يكفي لقبولها، حتى وإن كانت نادر؛ لأن الندور لا ينافي الفصاحة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، للإمام الشاطبي، تأليف عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المعروف بأبي شامة الدمشقي تحقيق وتقديم وضبط إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.

2- إتحاف فضلاء البشر، في القراءات الأربعة عشر، تأليف العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني، الشهير بالبناء، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1419هـ، 1998م، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

3- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزر كلي، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان الطبعة الحادية عشرة 1995م.

4- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، للحافظ جلال الدين السيوطيّ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية 1979م، دار الفكر.

5- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش تحقيق/أ.د.علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر. القاهرة، الطبعة الأولى 2007م.

6- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش تحقيق/أ.د.علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر. القاهرة، الطبعة الأولى 2007ف.

7- جامع البيان في تفسير القرآن، تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري –دار المعرفة – بيروت، 1889م.

8- حاشية محي الدين شيخ زادة، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي على تفسير القاضي البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد عبد القادر شاهين، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى1999م.

9- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام

محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية 1979م.

10- الخصائص صنعة أبي التح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار.

11- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف/الإمام شهاب الدين بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق/ الشيخ علي معوض وآخرون دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الولى1994م.

12- ديوان الطرماح، عني بتحقيقه عزة حسن، الطبعة الثانية 1994م، دار الشرق العربي بيروت لبنان.

13- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، طبعة جديدة مصححة ومنقحة 1983م، دار الفكر. بيروت.

14- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق الدكتور/عبد الرحمن السيد، الدكتور عبد الرحمن البدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى1410هـ1990م.

15- شرح الكافية الشافية، تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي الجياني، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريري، مكتبة الثقافة الدينية، شارع بور سعيد الظاهر.

16- شرح الكافية الشافية، تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك، حققه/ الدكتور عبد المنعم أحمد هريري، مكتبة الثقافة الدينية شارع بور سعيد الظاهر.

17- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تأليف/صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق الدكتور/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى1990م.

18- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم الدارمي، الطبعة الثانية 1993م، بيروت لبنان.

19- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، الطبعة الثانية 2014م، بيروت لبنان.

20- طبقات المفسرين، تصنيف الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، راجع

النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ – 1983م.

21- غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره ج.برجستراسر، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الثالثة 1982م.

22- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة.

23- كتاب معاني القراءات، تصنيف/الشيخ الإمام العلامة أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تح/الشيخ أحمد فريد المزيدي، تقديم فتحي عبد الرحمن حجازي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، الطبعة الأولى1999م.

24- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكيّ بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق: عبد الرّحيم الطرهونيّ، دار الحديث، القاهرة.

25- اللباب في علوم الكتاب، تأليف الإمام المفسر أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ، 1998م.

26- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي، قدم له إبراهيم شمس الدين الطبعة الأولى 2003م، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.

27- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر.

28- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الثالثة 1987م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

29- معاني القرآن، لأبي يحي بن زياد الفرّاء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النّجار، دار السرور، بيروت – لبنان.

30- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق:

محمد حسن الشافعي الطبعة الأولى 1997م، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
31- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء الكرْماني، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الكريم مصطفى مدلج، تقديم الدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الأولى 1422هـ، 2001م، دار ابن حزم بيروت لبنان،
32- مفتاح العلوم للسكاكي، مصدر الكتاب : موقع الوراق.
http://www.alwarraq.com [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع]
33- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855 هـ)تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م
34- النحو وكتب التفسير، الدكتور إبراهيم عبد الله ارفيدة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الطبعة الأولى، 1982م.
35- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة، 1998م.
36- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر تأليف: محمد محمد سالم محيسن المتوفى: 1422هـ الناشر دار الجيل – بيروت الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997 م.
37- الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية الطبعة الثالثة.